

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٦٦

الأربعاء، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

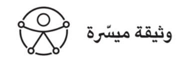
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1801981 (A)







افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ وفخامة السيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم؛ والسيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ويشارك السيد موغاي عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على تقرير الأمين العام لفترة الثلاثين يوماً وكذلك على الحالة في جنوب السودان.

وأود أن أبدأ بالقول إننا نرحب بتوقيع اتفاق ٢١ كانون الأول/ديسمبر بشأن وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية بين الأطراف السودانية الجنوبية. ويمثل ذلك إنجازاً كبيراً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهو يحظى بالدعم الكامل من جانب المنطقة والمجتمع الدولي.

ومع ذلك، فإن توقيع الاتفاق، وإن كان خطوة كبيرة إلى الأمام، فإنه ليس سوى خطوة أولى. ولا تزال الحالة الأمنية في البلد تثير القلق، ولا تزال هناك انتهاكات عديدة للاتفاق، مع وقوع اشتباكات بين فصيل الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في كوج بولاية الوحدة، وبين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في موندري ومناطق أخرى في ولاية غرب الاستوائية، وكذلك في أجزاء مختلفة من البلد. وستتاح لمجلس الأمن الفرصة للاستماع إلى رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس السابق فخامة السيد فيستوس موغاي، بشأن الانتهاكات التي أبلغت عنها آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية في ١٦ كانون الثاني/يناير.

وهذه الانتهاكات من جانب الأطراف والدعاية العدائية المستمرة التي تقوم بها ضد بعضها بعضاً تثير القلق، لأنها توضح عدم وجود التزام حقيقي باحترام كلامها وتمثل تقويضا فعليا للجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تنشيط عملية السلام.

وعند هذه النقطة، لا يسعني سوى أن أجدد التأكيد على البيان المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، والأمين العام للأمم المتحدة، اللذين أدانا بشدة تلك الانتهاكات وأكدا على نيتهما الواضحة في دعم تحميل الجهات المسؤولة تبعات أعمالها، بما يتسق مع بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إذا واصلت الأطراف انتهاك الاتفاق الخاص بها.

وعلى الأطراف في جنوب السودان أن تدرك أن المجتمع الدولي والمنطقة لن يواصلا السماح بالتوقيع على الاتفاقات لمجرد أن تنتهك بإفلات تام من العقاب. وأناشد المجلس أن يرفض بوضوح شديد هذه الانتهاكات وأن يتخذ الإجراءات الحاسمة اللازمة لتحميل المخالفين العواقب الحقيقية لأفعالهم.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في جوبا، فإن مما يثير القلق الهجمات التي شنتها عناصر مسلحة غير معروفة على المنشآت الأمنية الحكومية في قطاع غوري في المدينة، وكابوري، غرب جوبا في ٤ كانون الثاني/يناير. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، عزا المتحدث الرسمي للجيش الشعبي لتحرير السودان تلك الهجمات إلى قوات مرتبطة بالعقيد تشان قرنق، وهو قائد تفيد التقارير بأنه قريب من رئيس الأركان العامة السابق بول مالونغ، الذي انشق عن الجيش الشعبي لتحرير السودان لينضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة الموالي لمشار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. إن الأهداف والدوافع الكامنة وراء هذه الهجمات ليست واضحة. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ترصد بشكل وثيق الحالة الأمنية في جوبا والآثار التي يمكن أن تحدثها هذه التوترات بين الحكومة ورئيس الأركان العامة السابق على منطقة شمال بحر الغزال وأجزاء أخرى من البلد، حيث لا تزال تنتشر القوات الموالية له.

وفي غضون ذلك، في ٤ كانون الثاني/يناير، وقعت أيضا حوادث لإطلاق النار بين قوات الأمن والعناصر الإجرامية بالقرب من مواقع حماية المدنيين بجوار مقر البعثة في جوبا. وعززت بعثة الأمم المتحدة فورا تلك المواقع بأفراد نظاميين إضافيين لمنع أي دخول للمواقع. ولا يزال تقلب البيئة الأمنية في المواقع وحولها مصدر قلق. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصاعدت حدة العنف القبلي أيضا في ولايات جونقلي والبحيرات وواراب، مما أدى إلى مقتل ١٦٠ شخصا تقريبا، بما في ذلك على الأقل ٢٤ امرأة. وردت بعثة الأمم المتحدة بسرعة على تلك الحوادث بحشد قادة المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في مجال السلام بغية التخفيف من حدة التوترات القبلية، وتشجيع الحوار والمصالحة.

وفي إطار الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتوسيع نطاق وجودها، فإنني أشعر بالتشجيع إذ أبلغ بأن الممثل الخاص للأمين العام شيرير سيسافر إلى ياي في ولاية وسط الاستوائية للافتتاح رسميا لقاعدة جديدة لبعثة الأمم المتحدة. وستمكن القاعدة قوة بعثة الأمم المتحدة من إظهار وجودها وبناء الثقة وإعادة الاستقرار إلى منطقة شهدت تناقصا هائلا لسكانها بسبب النزوح إلى أوغندا نتيجة للنزاع الأخير. كما كثفت بعثة الأمم المتحدة الإجراءات لإنشاء مزيد من الوجود في أكوبو، في شمال جونقلي، من أجل دعم جهود تقديم المساعدات الإنسانية ولكسب وجود في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة. وفي الوقت الحاضر، تسمح الدوريات الطويلة المدة التي تسيرها بعثة الأمم المتحدة بوجود شبه دائم، تعتزم البعثة الاستفادة منه من أجل بناء الثقة مع المجتمع المحلي.

ويتواصل نشر قوة الحماية الإقليمية، مع استمرار المناقشات مع البعثتين الدائمتين لدى الأمم المتحدة لجمهورية إثيوبيا الاتحادية ورواندا بغية التعجيل بنشر الوحدات الرئيسية لكتائب المشاة الخاصة بكل واحدة من الدولتين. ويبلغ قوام القوات التابعة لقوة الحماية الإقليمية المنتشرة في جنوب السودان حاليا ٧٥٩ فردا.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، لا يزال يساورني بالغ القلق من ارتفاع مستوى التجاوزات والانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد المدنيين، وبشكل رئيسي النساء والأطفال. إن خطورة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات تدعو إلى الاستياء وتشكل حالة طوارئ بحد ذاتها. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر، وثقت البعثة وقوع ١١١ حادثة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وهو رقم متحفظ للغاية، بالنظر إلى أن قدرة البعثة على أداء مهامها للرصد والإبلاغ بغية التحقق من الانتهاكات التي يعانيها الضحايا لا تزال مقيدة بسبب تدخل المؤسسات الحكومية والقيود المفروضة على إمكانية الوصول. وفي عام ٢٠١٧، وقعت ٢ ٦٧٠ حادثة للعنف الجنسي والعنف

القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الحوادث المتصلة بالنزاعات التي ترتكبها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية على السواء. فعلى سبيل المثال، في ١٦ كانون الثاني/يناير، أشار تقرير آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية عن العنف الجنسي والجنساني في ولاية وسط الاستوائية إلى أن هناك أدلة واضحة على أن أعمال العنف الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاعتداءات الجنسية التي يرتكبها جنود الجيش الشعبي النظاميون والأجهزة الأمنية الحكومية الأخرى لا تزال شائعة في ولاية وسط الاستوائية.

وللأسف، يؤدي إلى تفاقم تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان الإفلات من العقاب، إذ أن الجناة لا يخضعون للمساءلة. فعلى سبيل المثال، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أطلق سراح أحد موظفي جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في نفس يوم الحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة اغتصاب قاصر، حسبما يدعى بأمر قاضي المحكمة العليا. وهذا يسهم في تصور الإفلات من العقاب في جميع أنحاء البلد. وأدعو الرئيس كير إلى وضع حد لهذا الإفلات من العقاب. ولا يمكن استمرار وقوع النساء والفتيات في جنوب السودان ضحايا ومعاملتهن بوحشية وعدم تحقيق العدالة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، التي سيقدم الأمين العام المساعد مولر إحاطة إعلامية بشأنها للمجلس، لا يزال يساورني القلق من القيود المفروضة على بيئة تشغيل العمليات الإنسانية. ولا تزال قوافل المساعدة الإنسانية تواجه نقاط التفتيش والابتزاز والمضايقة وأعمال العنف. ومع أن الكثير من هذا يمكن أن يعزى إلى الإجرام، فإنني أناشد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية العمل صوب الامتثال لتوجيهات الرئيس كير المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية بدون عائق، وأدعو جميع الأطراف الأخرى إلى تمكين العاملين في المجال الإنساني من الاضطلاع بمهامهم لإنقاذ الحياة في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بعملية الحوار الوطني، عقدت مشاورات دون وطنية في ولايتي غرب بحر الغزال وغرب الاستوائية في كانون الأول/ديسمبر، وهي في الوقت نفسه مستمرة في ولايات شرق الاستوائية، والبحيرات، وواراب، ومنطقة بيبور الإدارية. وعقدت المشاورات إلى حد كبير في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، بالرغم من بذل جهود للوصول إلى فئات المعارضة المستهدفة في راجا، وغرب بحر الغزال. وكان المشاركون في هذه المشاورات في معظمهم قادرين على التعبير عن مظالمهم وآرائهم، وفي أغلب الأحيان تجاوز الحوار المفتوح توقعات المجتمعات المحلية.

وللأسف، كانت هناك حالات منع فيها أفراد الأمن عقد المشاورات. فعلى سبيل المثال، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، وفي توريت، بولاية شرق الاستوائية، منع مسؤولو الأمن عقد اجتماع لما قبل الحوار بل وهددوا باعتقال رئيسة رابطة المرأة التي كانت تحاول عقد الاجتماع. ويجب أن أشدد على أن من الضروري إجراء عملية الحوار الوطني بطريقة شاملة للجميع ومتسمة بالشفافية وذات مصداقية، وأيضا أن تكون داعمة لجهود تنشيط اتفاق السلام واستعادة السلام الدائم في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بمنتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فإن من المتوقع أن تستأنف المرحلة الثانية في ٥ شباط/فبراير في أديس أبابا، وأن تركز على الحوكمة والترتيبات الأمنية الانتقالية والوقف الدائم لإطلاق النار.

وفي الختام، وكما ذكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة في ١٢ كانون الثاني/يناير، سيكون من الأهمية البالغة بمكان أن تشارك لأطراف السودانية الجنوبية في المنتدى بحسن نية وبهدف تقديم التنازلات الضرورية المطلوبة من أجل عودة جنوب السودان إلى مسار السلام المستدام. وتلك ستكون لحظة حاسمة لكي تبدي الأطراف إرادتها السياسية

للتفاوض بشأن وقف دائم لإطلاق النار واستكمال الاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في جنوب السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد فيستوس موغاي.

السيد موغاي (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم الكريمة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن اليوم.

قبل فترة قصيرة من أعياد الميلاد، أثمرت ستة أشهر من العمل الشاق في نجاح انعقاد منتدى التنشيط الرفيع المستوى للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أديس أبابا، حيث اجتمع ١٤ من الأطراف السودانية الجنوبية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين لمجابهة التحديات التي تواجه جنوب السودان بعد ١٨ شهرا من الفوضى المدمرة. وتناولت المرحلة الأولى من المنتدى وقف أعمال القتال، وعلى غرار المجلس، يسرني أن جميع الأطراف وقعت على الاتفاق الشامل المتعلق بوقف الأعمال العدائية، وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ووفقا لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، كان لاتفاق وقف الأعمال العدائية الجديد أثر إيجابي عموما على خفض المستوى العام للعنف في البلد.

ومع ذلك، فإنني أشعر بخيبة الأمل إذ ألاحظ أنه في غضون بضعة أسابيع من توقيع الاتفاق، فقد انتهك حتى الآن من جانب ما لا يقل عن ثلاثة من الأطراف الموقعة.

ومنذ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عندما دخل الاتفاق حيز النفاذ، وردت تقارير عن اقتتال وتحركات للقوات في ولايات الوحدة وجونقلي وأعالي النيل ووسط الاستوائية، مما تسبب في مزيد من التشرد والاضطرابات للمدنيين. ونشرت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بسرعة تقارير عن حالتي اندلاع للعنف في مقاطعتي كوش وموندري، مع إلقاء اللوم على الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة والجيش الشعبي لتحرير السودان في الحكومة، على التوالي. وقد أبلغني رئيس الآلية بأنه يجري حاليا التحقيق في عدد من الحوادث والانتهاكات المزعومة الأخرى، وآمل أن أتلقى قريبا جدا المزيد من التقارير. وإنني أدين أعمال العنف تلك، وأدعو جميع الأطراف الموقعة على اتفاق وقف الأعمال العدائية إلى نشر أحكام الاتفاق إلى القادة التابعين لهم وكفالة الامتثال الفوري والمتسق.

وخلال الأسبوع الماضي، كان لدي ما يدعو إلى المطالبة بالدعم الكامل لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. فقد أدلت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ببيانات في وسائط الإعلام يمكن أن تفضي إلى تقويض ثقة الناس في الجهود الإقليمية والدولية لحفظ السلام. إن أفرقة الآلية ممثلون مباشرون للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجتمع الدولي الأوسع لأغراض التحقق من الامتثال لوقف إطلاق النار في جنوب السودان. وعليه، فإنهم يستحقون الاحترام الكامل والتعاون التام. وهذه الحط من قدر بعثات حفظ السلام الدولية، بما في ذلك قوة الحماية الإقليمية، أمر غير مقبول. وأدعو مجلس الأمن إلى أن يؤكد مجددا دعمه للآلية.

وبينما أتكلم الآن، تقود آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية حلقة عمل في أديس أبابا مع جميع الأطراف الموقعة عليها، تهدف إلى وضع الآليات العملية والتعاون المطلوب لتنفيذ وإنفاذ اتفاق وقف الأعمال العدائية. وأثني على الآلية لأخذ زمام المبادرة في هذا الشأن، وجميع الأطراف الموقعة لمشاركتها. كما أحث الأطراف على التعاون الكامل بموجب أحكام الاتفاق بغية كفالة الوصول دون عوائق لأفرقة الرصد والتحقق في الميدان.

وإذ نبدأ عاما جديدا، فلا يزال اعتقادي أن عملية التنشيط التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية توفر لنا جميعا أنجع منبر للتصدي من خلاله للأزمات الحادة الأمنية والإنسانية والاقتصادية والمتعلقة بالحوكمة التي لا تزال تخيم على جنوب السودان. وأود أن أشيد بالمبعوث الخاص للهيئة، السفير إسماعيل وايس، على مثابرته في قيادة هذه العملية.

سيعقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى مرة أخرى بعد أسبوعين وسيواصل استعراضه المنهجي لاتفاق السلام وتنشيطه له. ومن الواجب علينا جميعا أن نبقى على ثقة بهذه العملية وندعمها بكل الموارد المتاحة لنا. وأهم مساهمة يمكن تقديمها من جانب المجتمعين الإقليمي والدولي هي التكلم بصوت واحد. لن نساعد قادة جنوب السودان على إيجاد روح التوافق والانخراط التي من شأنها تحقيق السلام والاستقرار والحفاظ عليها، إلا أن تكاتفنا متحدين في نهجنا.

بعد أربعة أيام في أديس أبابا، سيستضيف دولة السيد هايلي ماريام ديسالين، رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الهيئة الحكومية الدولية، اجتماعا تشاوريا آخر مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ورؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية. إن الوحدة والعزم الوطيد لهذه المؤسسات الثلاث ضروريان لإحداث تغيير إيجابي ومستدام في جنوب السودان.

إن السرعة والحماس اللذين انتهكت بهما بعض الأطراف والأفراد اتفاق وقف الأعمال العدائية تدفعني، مرة أخرى، إلى إثارة مسألة الرئيسية المتمثلة في الإنفاذ. ولكي تنجح عملية التنشيط وتكون لها القيمة والمغزى اللذين ننشدهما جميعا لها، يجب أن يكون هناك فهم واضح فيما بين جميع قادة جنوب السودان لعواقب عدم الامتثال ولتصميم العالم على كفالة الامتثال للاتفاقات التي يوقعون عليها. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما يوقع قادة جنوب السودان اتفاق في ثم يأذنون أو يسمحون بانتهاكه مع الإفلات من العقاب في اليوم التالي. يجب علينا التصدي، بصوت واحد، لمسألة عدم الامتثال وتوضيح العواقب التي سيواجهها أولئك الذين ينتهكون أو يخربون أو يقوضون عمدا اتفاق السلام في جنوب السودان.

وعلى النحو المنصوص عليه في المادتين ١٤,٢ و ١٤,٣ من الاتفاق الحالي لوقف الأعمال العدائية، الذي يسرته الهيئة الحكومية الدولية، يقوم رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم بإبلاغ حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جمهورية جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأي انتهاكات خطيرة لاتخاذ إجراءات. ويجوز أن تشمل الإجراءات المشار إليها التدابير التي قررتها القمة الاستثنائية الثامنة والعشرين لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهي، اشتراع تجميد الأصول، واشتراع حظر السفر الإقليمي والحرمان من توريد الأسلحة والذخائر وغيرها من المواد التي يمكن استخدامها في الحرب. لقد حان الوقت الآن لإعادة النظر في مجموعة من التدابير العملية التي يمكن تطبيقها بشكل جاد على أولئك الذين يرفضون أخذ تلك العمليات على محمل الجد وأن نوضح لجميع الأطراف المعنية أن العالم لن يسمح بأي مزيد من التعطيل لجهودنا الرامية إلى تحقيق السلام.

خلال الأسابيع المقبلة، ستواصل الهيئة الطريق صوب تنشيط اتفاق السلام. وجنبا إلى جنب مع أعضاء المجلس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد التزامي التام بتلك العملية. معا، وبصوت واحد، يمكننا أن نتصدى لأولئك الذين ينشرون العنف والمصالح الذاتية. وأهيب بحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وجميع الأطراف مواصلة الانخراط في تلك العملية السياسية الجامعة. وكما قلت سابقا، منتدى التنشيط التابع للهيئة الحكومية الدولية هو أفضل فرصة لاستعادة السلام وإعادة بناء الحوكمة في جنوب السودان، ويجب ألا تتأخر العملية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد موغاي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن بالحالة الإنسانية في جنوب السودان.

عقب الإحاطة التي قدمها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مجلس الأمن في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8124)، أطلق شركاء المساعدة الإنسانية خطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان في عام ٢٠١٨. وبموجب الخطة، يسعى الشركاء في المجال الإنساني إلى مساعدة ٦ ملايين شخص بتوفير المعونة المنقذة للحياة والحماية، وهذا عدد يزيد على نصف سكان البلد، حتى بعد فرار أكثر من مليونين من السودانيين الجنوبيين بالفعل من البلد كلاجئين.

إضافة إلى ذلك، هناك ١,٩ مليون شخص نزحوا داخل البلد.

وخطة الاستجابة الإنسانية ذات الأولوية العالية هذه تتطلب ١,٧ بليون دولار. وجمع أموال جديدة في الأسابيع المقبلة سيكون أمراً بالغ الأهمية. ولن تتمكن الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني من شراء وتوريد الإمدادات خلال موسم الجفاف الحالي إلا من خلال توفير التمويل الكافي في الوقت المناسب لضمان أن نتمكن من منع تفاقم الحالة الإنسانية الحرجة أصلاً.

ووفقا للتحليل الأخير للأمن الغذائي، يقدر حاليا أن ٥,١ مليون شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. وهذا يمثل زيادة عن الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، وزيادة بالمقارنة مع هذا الوقت من العام الماضي. ويعيش قرابة ١,٥ مليون شخص في مستوى طارئ من انعدام الأمن الغذائي، على بُعد خطوة واحدة من المجاعة، ويعيش حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص في ظروف المجاعة بالفعل. ومن المرجح أن يشهد موسم الجفاف المقبل، بدءا من آذار/مارس، تدهور الأمن الغذائي، ويمكن أن يشهد انتشار ظروف المجاعة في عدة مواقع جديدة في جميع أنحاء البلد.

فالنساء والأطفال معرضون بوجه خاص لانعدام الأمن الغذائي، ومن المتوقع أن تتدهور حالتهم. وسيتأثر ما يقدر بنحو ٢٥٠ ٠٠٠ طفل بسوء التغذية الحاد الشديد في عام ٢٠١٨، مما يتطلب تدخلات عاجلة لإنقاذ الحياة. والمدير التنفيذي الجديد لليونيسيف، السيدة هنرييتا فور، أكدت هذه النقطة أثناء زيارتها الأخيرة إلى جنوب السودان. والمستويات المقلقة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ترتبط ارتباطا وثيقا بعدم قدرة الناس على الزراعة أو الحصاد بسبب النزاع المستمر والقيود على حرية تنقلهم. ولا تزال الزراعة محدودة بشدة جراء انتشار العنف والتشريد وتدمير الأصول. وفي العام الماضي، فإن المناطق المنتجة لفائض من الغذاء تقليديا في الولاية الاستوائية الكبرى وغرب بحر الغزال شهدت انخفاضا كبيرا، حيث كان إنتاجها من الحبوب أقل بنسبة ٣٠ إلى ٥٠ في المائة مما كان عليه في عام ٢٠١٦. والاشتباكات المستمرة في محيط مناطق إنتاج الأغذية تشكل مصدر قلق شديد هذا العام.

ويساورني بالغ القلق أيضاً إزاء استمرار ارتفاع معدلات العنف الجنسي. إذ تشير تقديرات شركاء العمل الإنساني إلى أن ١,٨ مليون امرأة وفتاة يتعرضن لخطر العنف القائم على نوع الجنس. وإزاء هذه الأرقام المذهلة، يهدف الشركاء إلى توسيع نطاق خدمات الدعم ليصل إلى قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من المستضعفين أكثر من العام الماضي.

ومنذ الإحاطة الأخيرة المقدمة للمجلس بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8132)، استمر ارتكاب الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية

لتحرير السودان/الجيش الشعبي (الجناح المعارض). وقد استمر قتل المدنيين وتشريدهم قسرا بسبب المواجهات بين الطرفين، بما في ذلك في ولاية نهر ياي وفي لاسو في وسط الاستوائية وشمال ليش في أعالي النيل الكبرى. وقد فر عدة آلاف شخص إلى إثيوبيا وأوغندا خلال هذا الشهر وحده.

إن المرسوم الجمهوري الذي يقضي بإزالة كل العوائق والقيود أمام حركة قوافل المساعدة الإنسانية، الذي أصدره الرئيس في تشرين الثاني/نوفمبر، لا ينفذ بشكل متسق، وحالة وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء جنوب السودان لا تزال معقدة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها. ومع ذلك، كانت هناك تطورات إيجابية. ففي الأسبوع الماضي، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أنها تمكنت في الشهر الماضي من توفير الرعاية الصحية الأولية بشكل مستمر في منطقة البجاري الكبرى، وهي منطقة تقع جنوب واو كانت قد قطعت عنها المساعدة بسبب الجيش الشعبي لتحرير السودان لأكثر من سنة. وفي غرب الاستوائية، أنجزت قافلة إنسانية تقدم المساعدة للاجئين الكونغوليين في مقاطعة يامبيو مهمتها بأمان للمرة الأولى هذا الشهر دون حماية من القوة.

ومع ذلك، استمرت تحديات الوصول، عموماً، في تأخير الاستجابة الإنسانية وعرقلتها. وفي الشهر الماضي، في ولاية الوحدة، أفاد سائقو الشاحنات الذين يقومون بإيصال الإمدادات الإنسانية عن طريق البر من جوبا بوجود ما مجموعه ٦٦ نقطة تفتيش يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان وغيره من الجهات الفاعلة من غير الدول، وأن بعضها يفرض رسوماً. وفي هذا الشهر، في منطقة أعالي النيل، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان والأمن الوطني بإنشاء حاجز جديد على طول طريق أبوروك – كودوك، مطالبين المركبات التجارية والإنسانية بدفع رسوم. وأود الإشارة أيضا إلى أنه، في كانون الأول/ديسمبر، نقلت المنظمات الإنسانية ٦٥ من العاملين في المجال الإنساني من مواقعهم بسبب القتال الدائر، وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للمنقولين عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٦٠٠.

وللأسف، فإن هذه التحديات في مجال الوصول تمثل نمطاً مطرداً منذ زمن طويل. ففي عام ٢٠١٧، قتل ٢٨ على الأقل من العاملين في مجال تقديم المعونة أثناء تأدية واجبهم وأُبلغ عن وقوع أكثر من ١ ١٠٠ حادث، وهو أعلى رقم سنوي منذ بدء النزاع. وشملت تلك الحوادث القتل والاختطاف والهجمات على الأصول الإنسانية والعوائق البيروقراطية. ومن الأمثلة على هذه الأخيرة زيادة رسوم تصاريح العمل للرعايا الأجانب – التي تفرضها وزارة العمل في جنوب السودان – من ١٠٠ دولار إلى ما قد يصل إلى ٤ ٠٠٠ دولار.

وبيئة العمل الصعبة هذه تحد من استمرار التوريدات خلال موسم الجفاف الجاري ومن برنامج إيصال المعونة عموماً. فالخدمة الصحية والتغذية والأمن الغذائي وتقديم أشكال المساعدة والدعم الأخرى لإنقاذ الحياة تتوقف بصورة منتظمة، ولا يستطيع مئات الآلاف من الناس الحصول على المساعدة لفترات طويلة. ولا تزال الالتزامات المقررة بموجب القانون الإنساني الدولي نافذة ما دام النزاع المسلح مستمرا. وأضم صوتي إلى صوت الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في دعوة أطراف النزاع إلى التقيد بالقانون الإنساني الدولي وضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق، على النحو المحدد في اتفاق ٢١ كانون الأول/ديسمبر بشأن وقف أعمال القتال.

وعلى الرغم من التحديات، فقد وصلت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني إلى أكثر من ٥,٤ مليون شخص في جنوب السودان في السنة الماضية. وتلقى زهاء ٥,١ مليون شخص مساعدات غذائية ودعم سبل كسب العيش في حالات الطوارئ. وتلقى أكثر من ٢,٥ مليون شخص بعض اللوازم الصحية لحالات الطوارئ، كما تلقى حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ من

الأطفال والحوامل والمرضعات مساعدات غذائية طارئة. واستفاد أكثر من ٢,١ مليون شخص من برامج توفير المياه والصرف الصحي؛ وزُوِّد حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ شخص بموادّ حيوية غير غذائية، بما في ذلك الأغطية والناموسيات؛ واستفاد أكثر من ٣٩٠ ٠٠٠ طفل من البرامج التعليمية؛ وتلقى أكثر من ٠٠٠ ٥٦٠ شخص خدمات تعالج العنف القائم على نوع الجنس. وفي عام ٢٠١٨، يأمل الشركاء في العمل الإنساني في مساعدة المزيد من الناس على تجنب المزيد من التدهور في الظروف الإنسانية. ويشمل ذلك توفير خدمات الحماية لـ ٤ ملايين شخص والأمن الغذائي ودعم سبل كسب الرزق إلى ٥,٥ مليون شخص.

وفي الختام، أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى المساعدة على تعبئة الاستثمار في الوقت المناسب في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ لضمان وصول المساعدة المنقذة للحياة إلى من هم في أمس الحاجة إليها؛ وإلى استخدام نفوذهم لضمان امتثال أطراف النزاع لجميع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي؛ وإلى التأكد من احترام أطراف النزاع للمدنيين وحمايتهم، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، والأغراض المدنية، بما في ذلك الأصول الإنسانية، والتأكد من أن أطراف النزاع تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بإتاحة وتيسير المرور السريع وبدون إعاقة للإغاثة الإنسانية المحايدة إلى المدنيين المحتاجين. وقد أقرت هذه الالتزامات وأعيد ذكرها في مرسوم الرئيس بشأن الوصول وفي اتفاق وقف الأعمال العدائية. ويحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى أن يكونوا قادرين على إيصال المعونة بأمان، متى وحيثما تشتد الحاجة إليها. وهذا أقل ما يستحقه شعب جنوب السودان.

وهذا أقل ما يستحقه شعب جنوب السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولر على الإحاطة التي قدمتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على حديثهم عن هذه المسألة الهامة للغاية التي تواجهنا إن الولايات المتحدة من مؤيدي جنوب السودان من البداية. فمنذ الاستقلال، استثمرنا ما يزيد على ١١ بليون دولار في جنوب السودان وفي حكومة الرئيس كير. وما بدأ كأمر مبشر للغاية قد انحدر إلى حالة مروعة، وهي حالة تؤرقنا جميعا منذ أكثر من أربع سنوات حتى الآن. وحاولنا المساعدة؛ وحاولنا التوصل إلى حل. وحاول مجلس الأمن أن يساعد أيضا. وتجاوز دعمنا كثيرا مجرد إنشاء ولاية لبعثة حفظ سلام. فلم يبخل المجلس بخبرته وتوجيهه ومصداقيته على الجهود المبذولة لمساعدة قادة جنوب السودان في تحقيق السلام. وعاملنا حكومة كير بوصفها شريكا في هذا الجهد. وكنا نفترض أن المصالح الفضلى للشعب هي أولويتها.

ولذلك، رحبنا في تشرين الثاني/نوفمبر بالأمر الصادر عن الرئيس كير بتوفير إمكانية الوصول بحرية ودون عقبات ودون عوائق للمنظمات الإنسانية، ولكن بدلا من الوصول إلى المزيد من أبناء جنوب السودان الذين يكابدون المعاناة، يستمر منع عمال المعونة بأعداد قياسية ولم تتوقف الأطراف عن القتال. وما زالت الحكومة تصر على أن يدفع العاملون في مجال تقديم المعونة رسوما باهظة لمجرد تقديم المساعدة لشعب جنوب السودان. وستكلف هذه الرسوم المجتمع الإنساني ٧,٦ مليون دولار – وهي أموال ينبغي استخدامها لتوفير المياه النظيفة في بلد يعاني من وباء الكوليرا. ويمكن أن توفر المأوى لبعض المشردين داخليا البالغ عددهم مليوني شخص أو يمكن أن توفر الغذاء لبعض ممن يواجهون خطر الموت جوعا والبالغ عددهم ستة ملايين شخص.

ومع ذلك، استمر دعمنا. ولقد شجعتنا جهود جيران جنوب السودان الرامية إلى إنشاء منتدى للتفاوض بشأن

السلام، ولكن الرئيس كير تعمد تأخير العملية وحاول تقويضها. ونرحب باتفاق وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية الذي أسفر عنه ذلك المنتدى في كانون الأول/ديسمبر، ولكن بعد ساعات، مجرد ساعات، من بدء نفاذ الاتفاق، جرى انتهاكه. وبدلا من الإبلاغ عن انتهاء القتال في جنوب السودان، يفيد مراقبو وقف إطلاق النار المستقلون بأن القوات الحكومية واصلت عمليات انتشارها بالرغم من الاتفاق. ولا غرابة في أن يندلع المزيد من القتال بعد ذلك. وقوات المعارضة مسؤولة أيضا عن القتال. فقد قادت قوات تخضع لقيادة رياك مشار هجوما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٥ مدنيا. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، دبرت قوات موالية لقائد سابق لجيش جنوب السودان هجوما على نقطة تفتيش حكومية.

وكل هذه أخبار سيئة. فالمسألة ليست مجرد عدم وجود زخم للمضي قدما، بل إن الأمور تسير للوراء في جنوب السودان. وفي الشهر الماضي، أمر الرئيس كير بترقية ثلاثة جنرالات كان المجلس قد فرض جزاءات ضدهم في عام ٢٠١٥. وهؤلاء الرجال هم الذين قادوا ذبح الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ جنوب السودان. وتفيد تقارير بأن مئات الضحايا قد دُفنوا في مقابر جماعية، فيما قررت حكومة جنوب السودان ترقية من قتلوهم. ووصفت منظمة هيومن رايتس ووتش ذلك بأنه صفعة على وجه العدالة. كما أنه صفعة على وجه مجلس الأمن والدول التي تدعم حكومة كير. وهو يضرب عرض الحائط بقواعد اللياقة الأساسية. ومحاولاتنا الرامية إلى تخفيف معاناة شعب جنوب السودان لا تؤتي ثمارها، والأسوأ من ذلك هو أننا نفشل – ليس بالرغم من قيادة جنوب السودان– ولكن بسببها.

لقد حان الوقت للاعتراف بالواقع المؤلم: إن قادة جنوب السودان لا يخذلون أبناء شعبهم فحسب، بل إنهم يخونونهم. وبالتالي، فإن المجلس يقف أمام مفترق طرق. ونحن ملزمون أخلاقيا وملزمون بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين في جنوب السودان. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي فيما يجري قتل واغتصاب المدنيين الأبرياء. ويجب علينا أن نغير المسار. وقد آن الأوان منذ وقت طويل لأن يفرض مجلس الأمن حظر أسلحة على جنوب السودان بدلا من مواصلة عقد اجتماعات لا نهاية لها بشأن أزمة تزداد سوءا كل شهر. وأحث زملائي أعضاء المجلس على دعم حظر توريد الأسلحة. وهذا الحظر ليس عقوبة ولا هو بادرة لا معنى لها، بل إنه إجراء يمكننا القيام به لتقديم مساعدة فعلية لشعب جنوب السودان لإبطاء العنف وإبطاء تدفق الأسلحة والذخيرة وحماية الأرواح البريئة.

وبوسع كل عضو في المجلس، بل ينبغي له، العمل بشأن الموقف الذي اتخذناه جميعا في بياننا الرئاسي الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/2017/25) والقائم على أن يتحمل أولئك الذين يقوضون عملية السلام في جنوب السودان عواقب أعمالهم وأن يدفعوا ثمن ذلك. وخلال منتدى التنشيط الرفيع المستوى المقبل للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يجب على الأطراف أن تجد الإرادة السياسية للقبول بحلول وسط بشأن ترتيبات طويلة الأجل للأمن والحوكمة، تلبي احتياجات شعب جنوب السودان. وإذا لم تفعل الأطراف ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل مع المنطقة لإيجاد مسار جديد للسعي إلى السلام.

وخلال مؤتمر القمة المقبل للاتحاد الأفريقي، نحث الاتحاد الأفريقي على النظر بجدية في تدابير المساءلة التي تعهد باتخاذها ضد أولئك الذين يرفضون السعي لتحقيق السلام. ويمكن للاتحاد إلقاء اللوم على هؤلاء الأفراد في انتهاك وقف إطلاق النار وعرقلة عملية السلام، بما في ذلك من خلال إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. وقد آن الأوان منذ وقت طويل لأن ينخرط قائدا أوغندا وكينيا ويمارسا ضغوطا على الرئيس كير. وهما من العناصر الفاعلة الرئيسية لنجاح عملية سلام حقيقية.

إن حكومة جنوب السودان تثبت على نحو متزايد أنها شريك غير جدير للمجلس ولا لأي بلد يسعى إلى تحقيق السلام والأمن لشعب جنوب السودان. والولايات المتحدة لن تتخلى أبدا عن هذا الجهد، ولكن إذا كنا نريد تحقيق السلام الحقيقي في جنوب السودان، يجب على قادته القيام بعمل ما وإظهار التزام حقيقي بإنهاء هذا الصراع مرة واحدة وإلى الأبد. والآن، قد جاء الدور عليهم كي يقرروا مستقبل جنوب السودان.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا ومساعدة الأمين العام أورسولا مولر على إحاطتيهما. ويسرنا أيضا وجود الرئيس فيستوس موغاي، وكما هو الحال دائما، فإننا نقدر الإحاطة التي قدمها عن التطورات الأخيرة في جنوب السودان، ولا سيما تلك المتصلة بمنتدى التنشيط الرفيع المستوى.

لا تزال الحالة الأمنية في جنوب السودان هشة ولا تزال الحالة الإنسانية المتردية مصدر قلق شديد. وهذا هو السبب في أن التوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية حاز على الأولوية القصوى في منتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي الواقع، تمكنت الأطراف في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ من التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية. وهذا إنجاز كبير ينبغي الترحيب به، ونشيد بجميع أصحاب المصلحة المعنيين الذين عملوا بلا كلل لكي يتحقق ذلك. ويؤمل أن يؤدي الاتفاق لإنهاء العنف الطائش في البلد بحيث تنشأ ظروف مواتية لإجراء مناقشات سياسية أكثر موضوعية بين الأطراف للتصدي للتحديات المعقدة التي يواجهها البلد، فضلا عن كفالة بيئة آمنة لتقديم المساعدة الإنسانية المطلوبة بشدة.

بيد أن التقارير التي تشير إلى انتهاك اتفاق وقف الأعمال العدائية – وكلا الجانبين متورطان هنا – تقلل من احتمالات إحراز تقدم في إنهاء الصراع. وهذا أمر مؤسف جدا ومحزن للغاية. وهو سيقوض الجهود الحقيقية المبذولة لمساعدة الأطراف السودانية الجنوبية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جنوب السودان من خلال إجراء حوار شامل للجميع، من شأنه أن يمهد الطريق للمصالحة الوطنية وبناء مؤسسات حكومية فعالة عبر عملية ديمقراطية.

ويجب على جميع الأطراف الالتزام بنص وروح الاتفاق الذي وافقت هي نفسها على التقيد به كي يكون هناك أي أمل في تحويل اتجاه التيار في جنوب السودان. وكما قلنا دائما، فإن النجاح في عملية التنشيط وفي التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه جنوب السودان يتوقف حقا على استعداد جميع الأطراف. ويجب التحقيق في جميع انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية، ونحن نقدر ما تمكنت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من تحقيقه حتى الآن بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، متمثلا في الإبلاغ عن انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية والتحقق منها في ظل ظروف صعبة للغاية وتنطوي على تحديات جمة.

ونود أن نشدد على أن جميع الأطراف الموقعة على اتفاق وقف الأعمال العدائية مُلزمة بضمان الوصول غير المقيد لمراقبي آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية حتى يتمكنوا من تقديم تقارير دقيقة وعلى وجه السرعة عن الحالة في جميع أنحاء البلد.

ويجب أن نؤكد أيضا على أن تلك الانتهاكات المبلغ عنها ينبغي ألا تُستخدم كذريعة لتقويض المرحلة الثانية من منتدى التنشيط الرفيع المستوى، المقرر عقده خلال الأسبوع الأول من شهر شباط/فبراير. وفي الواقع، ينبغي أن نستفيد من الزخم الإيجابي الذي تولد حتى الآن. ومن المتوقع أن يرسي الاجتماع المقبل للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الأساس لاستئناف المرحلة الثانية من المنتدى.

وفي كل ذلك، يظل دعم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، في غاية الأهمية. وينبغي للمجلس أن يحافظ على وحدته وأن يواصل التكلم بصوت واحد، على النحو الوارد في البيان الرئاسي الأخير (S/PRST/2017/25)، في حث الأطراف على المشاركة في المنتدى والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

ونحن ممتنون كثيرا لما حظيت به عملية التنشيط حتى الآن من دعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فضلا عن الجهات المعنية الإقليمية والدولية الأخرى. وهذا الدعم ينبغي زيادة تعزيزه ومواصلته على أساس منتظم.

ويسرنا أن نلاحظ، كما أشار الرئيس موغاي سابقا، أن قادة الهيئة الحكومية الدولية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيجتمعون في ٢٧ كانون الثاني/يناير على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، في إطار الحفاظ على وحدة الهدف فيما بين المنظمات الثلاث في السعي إلى تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار في جنوب السودان. ونأمل أن يضفي ذلك الاجتماع زخما على المرحلة الثانية من المنتدى.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر وكيل الأمين العام السيد جان - بيير لاكروا على إحاطته. كما نشكر السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام المساعدة للشؤون الإنسانية، وفخامة السيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، على ما بذلاه من جهود لمعالجة الحالة في جنوب السودان.

إن مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الجهات الفاعلة ذات الصلة قد أظهرت بحزم تأييدها للمبادرة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتتفق جميعا على أن هذه فرصة فريدة لإيجاد مخرج من النزاع وإحلال السلام الدائم في جنوب السودان في نهاية المطاف. غير أنه من الواضح أن عملية من هذا القبيل لن تؤدي إلى نتائج إيجابية ما لم يتخذ الطرفان التزاماتها مأخذ الجد ويظهرا إرادة سياسية حقيقية لتنفيذها.

وفي هذا الصدد، نعرب عن أسفنا وإدانتنا الشديدة لانتهاكات اتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بعد اختتام المرحلة الأولى لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى. وندعو الطرفين إلى تجنب المواجهات في المستقبل والامتثال لما اتفقا عليه من مسؤوليات، مثل وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وضمان الوصول الآمن ودون عوائق إلى المساعدات الإنسانية، التي تكتسي أهمية حاسمة للانتقال إلى المرحلة الثانية من المنتدى في شهر شباط/فبراير.

ونشيد بالعمل الذي تقوم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية منذ عدة أشهر لضمان نجاح المنتدى. ونشدد على أنها تمكنت من جمع الجهات الفاعلة كافة والدخول في حوار معها. ونعرب عن تأييدنا لإطلاق المرحلة الثانية، آملين أن تتم المفاوضات بحسن نية وبالتزام جاد من الطرفين. ونؤكد من جديد أن الحل المستدام الوحيد للنزاع في جنوب السودان يجب أن يتمخض عن عملية سياسية مفتوحة وصادقة وحوار شامل ييسر تحقيق اتفاق عام ٢٠١٥.

لقد أدت الظروف الصعبة الاقتصادية والمتصلة بالسلامة في جنوب السودان إلى حالة إنسانية عصيبة. وتفيد تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج ٧ ملايين نسمة من سكان جنوب السودان إلى المساعدات الإنسانية، وهناك عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا الذين يعانون من نقص الخدمات الأساسية، وحالات انعدام الأمن الغذائي، وتفشي الأمراض، مثل الكوليرا، بالإضافة إلى حالة الفئات الضعيفة، مثل النساء والفتيات والفتيان، الذين يحتاجون إلى عناية خاصة. ويساورنا القلق إزاء التحديات العديدة لهذا العام وندعو المجتمع الدولي إلى التعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل ضمان تقديم المساعدة الإنسانية في جنوب السودان.

ونعتقد أيضا أن من الضروري ضمان بيئة عمل جيدة للعاملين في المجال الإنساني وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وندعو قوات الحكومة والمعارضة إلى توفير الأمن للعاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء الإقليم والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون قيود.

ويحدونا الأمل في أن التقدم المحرز في نشر قوة الحماية الإقليمية سيمكن من تمديد وضمان وجود أقوى لدوريات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في المناطق التي يشتد فيها النزاع، مثل المنطقة الاستوائية الكبرى، ومنطقة بحر الغزال وأعالي النيل. وندعو الحكومة إلى الحد من الطابع البيروقراطي للإجراءات الإدارية الضرورية من أجل جعل نشر القوات أكثر مرونة. وعلاوة على ذلك، يحدونا الأمل في أن تتمكن البعثة بفضل ذلك من تعزيز مرونتها بلكي يتسنى لها منع المواجهات بين الطرفين. ونعتقد أن تعزيز استراتيجية المستويات الثلاثة لحماية المدنيين يشكل أيضا نقطة هامة جدا ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في التقييم الاستراتيجي من أجل تحسين أداء البعثة.

وفيما يتعلق بمؤتمر قمة مجلس السلام والأمن الذي سيجري في ٢٧ كانون الثاني/يناير خلال الدورة العادية الثالثة لجمعية الاتحاد الأفريقي، فإن بوليفيا تؤكد دعمها للاستنتاجات المعتمدة بشأن الخطوات المقبلة لمعالجة الحالة في جنوب السودان.

وفي الختام، نود أن نعرب عن شكرنا لفريق الأمم المتحدة والبعثة على عملهما الممتاز، وعلى ما أبدياه من التزام وما قدماه من تضحيات في ذلك البلد.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة ويعرب عن امتنانه للإحاطات الشاملة التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا؛ وسعادة السيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم؛ والسيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية.

سنركز في ملاحظاتنا بشأن الحالة المفزعة في جنوب السودان على نقطتين: أولا، ضرورة دعم عملية السلام، وثانيا، ضرورة إنهاء الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها.

أولا، فيما يتعلق بعملية السلام، تؤيد بيرو أي جهد لتنشيط عملية السلام في جنوب السودان. ونشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للحالة في ذلك البلد، وعلى العكس من ذلك، من الضروري تعزيز الحوار السياسي عن طريق عمليات شاملة وشفافة تشارك فيها جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، نعتقد أن منتدى التنشيط الرفيع المستوى للأطراف في عملية السلام، الذي تيسره الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يشكل أنجع مبادرة لتوجيه البلد نحو السلام المستدام. ونشجع زيادة مشاركة النساء والشباب في هذه العملية.

ودعم المجتمع الدولي والمنظمات الأفريقية أمر هام. ويجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التعاون بصورة وثيقة بهدف التصرف على نحو متسق ومتكامل لدعم العملية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الحوارات الداخلية التي ترعاها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ينبغي أن تجرى أيضا بطريقة شفافة وشاملة، وأن تهدف إلى استكمال الحوار الذي بدأه منتدى التنشيط الرفيع المستوى.

ولا بد من وقف دائم لإطلاق النار بغية استئناف حوار ذي مصداقية بشأن القدرة على حكم البلد. إننا نشعر بالقلق إزاء انتهاك اتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ونعتقد أنه ينبغي النظر في إمكانية معاقبة المسؤولين عنه. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على أهمية مواصلة إحراز تقدم في النشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية، وضرورة أن تقدم إليها سلطات جنوب السودان الدعم الواجب.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، فإننا ندين الهجمات على المدنيين التي ترتكب بصورة

عشوائية من قبل جميع أطراف النزاع، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان للأطفال والنساء واللاجئين والأقليات الإثنية، فضلا عن الاستخدام العسكري للمستشفيات والمدارس. وقد أحطنا علما بالبيان الصادر عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب السودان بعد الزيارة الرابعة التي قامت بها إلى جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ونذكر السلطات الوطنية بمسؤوليتها عن حماية السكان من وقوع الجرائم الفظيعة، بما في ذلك واجب التحقيق ومعاقبة الجناة.

وننوه بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وندعو السلطات إلى التعاون مع البعثة من إزالة أي عائق يحول دون الوفاء بولايتها. ونعتقد أن من غير المقبول استمرار العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية والزيادة في الحوادث المبلغ عنها، بما في ذلك الأعمال العدائية ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية من جانب قوات الأمن التابعة للدولة.

في الختام، نود أن نرحب بمختلف مبادرات البعثة لتعزيز مشاركة المرأة والشباب في عملية السلام. ونعتقد أنه ينبغي للاستعراض الاستراتيجي الجاري أن يعزز مسار العمل هذا بغية تعزيز السلام المستدام في جنوب السودان.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية – وكيل الأمين العام لاكروا، ومساعدة الأمين العام مولر، والرئيس موغاي – على تزويدنا بالمعلومات المحدثة اليوم.

وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، يتوقف الاستقرار طويل الأمد في جنوب السودان على تأمين الاتفاق السياسي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نرحب بعمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم واللجنة المشتركة للرصد والتقييم بشأن منتدى التنشيط الرفيع المستوى، ولا سيما اتفاق وقف الأعمال العدائية. أود أن أتوجه بالشكر والتحية إلى الهيئة الحكومية الدولية والسفير وايس اللذين قادا الجهود الرامية إلى جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات. ويوفر المنتدى التنشيط أفضل فرصة لتأمين التوصل إلى اتفاق سياسي. ويجب أن يكون جامعا حقا من أجل تحقيق اتفاق يحظى بقبول ودعم شعب جنوب السودان. ويجب السماح للنساء والشباب والمجتمع المدني الأوسع نطاقا من جنوب السودان بالمشاركة بصورة مجدية.

لقد جعلنا توقعات المجلس واضحة في البيان الرئاسي الصادر في الشهر الماضي (S/PRST/2017/25) – وضع حد للأعمال العدائية والتكلفة، ومعاقبة أولئك الذين يقوّضون عملية منتدى التنشيط الرفيع المستوى، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. فلنقيّم الآن التقدم الذي تم إحرازه.

أولا، لم تتوقف الأعمال العدائية. وتم انتهاك وقف الأعمال العدائية على الفور تقريبا بعد التوقيع عليه، واليوم لا يزال القتال جاريا في جميع أنحاء البلد. ونشعر بقلق بالغ إزاء القتال في منطقة كوج. كما يبعث على القلق البالغ جدا التعزيزات العسكرية الكبيرة من جانب الحكومة والجماعات المعارضة في ممر ملكال – تونغا، وكذلك الهجمات المحتملة في منطقتي ياي وأكوبو. يساورنا القلق أيضا إزاء تحركات النائب الأول للرئيس تعبان دينق والقوات التابعة له التي قوامها ٥٠٠ فرد في ولاية جونقلي، وكلاهما انتهاك لوقف الأعمال العدائية، وعمل تحريضي ضد تعزيز محادثات السلام. ولذلك، فإننا نرحب ببيان رئيس مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية الذي صدر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، ودان بشدة الانتهاكات ودعا إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكابها.

وهذا يقودني إلى توقعنا لثاني – معاقبة أولئك الذين يقوّضون عملية المفاوضات، التي تشمل انتهاكات وقف الأعمال العدائية. وندعو الهيئة الحكومية الدولية إلى استخدام اجتماع

مجلس وزرائها في ٢٧ كانون الثاني/يناير للبدء في فرض عقوبات محددة على المنتهكين. ويمكن للهيئة الحكومية الدولية تحديد هوية هؤلاء الأفراد، ويمكننا جماعيا اتخاذ إجراءات ضدهم. يجب على مجلس الأمن أن يكون على أهبة الاستعداد لدعم الهيئة الحكومية الدولية، واستخدام جميع التدابير المتاحة له.

ونرحب بالبيان المشترك الصادر عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ١٢ كانون الثاني/يناير، ونؤيد تأييدا كاملا المجتمع المدني في جنوب السودان؛ حيث يدعو البيان إلى المساءلة عن انتهاك وقف إطلاق النار. ونشعر بالقلق إزاء التهديدات مؤخرا ضد جماعات المجتمع المدني لأنها تعلق على وقف الأعمال العدائية، التي لها كل الحق في أن تفعل ذلك، بوصفها موقعة على الاتفاق.

نرحب أيضا بالجهود التي يبذلها الرئيس الجديد لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، الرامية إلى زيادة دقة توقيت الإبلاغ. وقد كانت هناك تحسينات ملحوظة في الفترة الزمنية القصيرة منذ توليه هذا المنصب. ونأمل أن نبني على هذه التحسينات، بما في ذلك الإبلاغ عن العنف جنساني. ويكتسي وجود هيئة رصد فعالة لوقف الأعمال العدائية أهمية بالغة إذا أردنا منع المزيد من العنف. وأمام آلية الرصد مهمة صعبة لتقوم بها، وندعو الحكومة والجماعات المعارضة إلى الكف عن عرقلتها وانتقادها. ونرحب ببيان اللجنة المشتركة للرصد والتقييم الصادر مؤخرا بهذا الشأن.

إن عواقب النزاع معروفة جيدا على أبناء شعب جنوب السودان الذين هم ضحايا لتدهور الحالة الإنسانية الأليمة. فثلثا السكان في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في ما هو كارثة من صنع الإنسان. إننا ندين دون تحفظ العنف الجنسي في جنوب السودان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى الرغم من مرسوم الرئيس الداعي إلى الوصول دون عائق، قتل تسعة عاملين في مجال تقديم المعونة، وتمت عرقلة وصول المساعدة في أكثر من ١٠٠ مرة. ويتحمل جميع أطراف النزاع المسؤولية عن ذلك ولكن الحكومة وحدها هي المسؤولة عن العوائق البيروقراطية، مثل الـ ٤٠٠٠ دولار المفروضة كرسوم لتصاريح العمل، مما لا يزال يعيق الجهود التي تبذلها وكالات الإغاثة لإنقاذ الأرواح.

قام المجلس بزيارة أديس أبابا في أيلول/سبتمبر الماضي لحضور اجتماعه السنوي مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الاجتماع، تكلمنا عن دعم الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية. واليوم طلب منا الرئيس موغاي، مستشهدا ببيانات الهيئة الحكومية الدولية، أن نوضح العواقب لمن ينتهكون اتفاق السلام أو يفسدونه أو يقوضونه. وحثنا وكيل الأمين العام لاكروا على تبيان أنه ستكون هناك عقوبات حقيقية على المنتهكين. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى فرض حظر على توريد الأسلحة. وسيُطبق على جميع الأطراف بحيث لن يتم توجيه اللوم لأي طرف. وسيبعث برسالة قوية إلى أولئك الذين يقوضون منتدى التنشيط، وسيدعم أولئك الموجودين في المنطقة يحاولون تحقيق السلام بين الأطراف في جنوب السودان. وسيكون متماشيا مع ما دعت إليه المنطقة – عقوبات واضحة تُفرض على المنتهكين.

ويجب على الأطراف في جنوب السودان أن تبدأ بوضع شعب جنوب السودان في المقام الأول. ويجب عليها المشاركة مشاركة كاملة مع منتدى التنشيط والامتناع عن العنف. ويجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. ونحن، بوصفنا مجلس الأمن، يجب علينا أيضا أن نقوم بدورنا لجعل عواقب التقاعس واضحة، بمن فينا الجالسون حول الطاولة، لأن التقاعس – ولا نخطئن – هو قرار أيضا. إنه قرار بالسماح بأن تتم مهاجمة الناس وموتهم. ويجب علينا محاسبة المسؤولين عن ذلك الآن. إن شعب جنوب السودان يستحق أفضل من ذلك. فلا نحمين مشعلي الحرب والمعتدين. ولا نكوننّ وصمة في ضمير المجلس.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والرئيس موغاي والسيدة أورسولا مولر ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطاتهم الرصينة والصريحة للغاية المقدمة إلى مجلس الأمن بعد ظهر هذا اليوم. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في جنوب السودان. إن اتفاق وقف أعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، الذي تم توقيعه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، يعطي بعض الأمل في أن إنهاء القتال في المتناول. ونأمل أن يتم اغتنام تلك الفرصة تماما.

ويتطلب إنهاء دورة النزاع والتشرد والجوع التي تبدو لا يمكن كسرها ويتحمل وطأتها شعب جنوب السودان، القيادة والشجاعة والالتزام. لقد حان الوقت الآن لوضع حد للعنف نهائيا. وندين بشدة جميع انتهاكات اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها بين الأطراف، وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها فورا وبدون قيد أو شرط وبحسن نية.

ونرحب بتمكن آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من إجراء تحقيقات في الوقت المناسب وتقديم تقرير عن انتهاكات الاتفاقات. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن تفعل ما بوسعها لدعم هذا الجهد. ومن دواعي فخري أن أقول إن الاتحاد الأوروبي قد قرر دعم اتفاق وقف إطلاق بأكثر من ٥ ملايين يورو.

لقد أعرب المجتمع الدولي وبلدان المنطقة عن تصميمهم على ضمان تقيد الأطراف بالتزاماتها ومسؤولياتها. وقد أعرب المجلس عن هذا العزم بوضوح في بيانه الرئاسي الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/2017/25)، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر العام الماضي، اللذين تم الاقتباس منهما هنا في وقت سابق بعد ظهر هذا اليوم.

ونثني على الهيئة الحكومية الدولية لتحضيرها لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى، فضلا عن الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي. ويبيّن اختتام مرحلته الأولى باتفاق وقف الأعمال العدائية أن الحوار البناء والحلول التوفيقية يمكن أن يحققا تقدما.

لكن وكما ذكرنا سابقا، فإن المنتدى يتيح فرصة فريدة لتنشيط عملية السلام. ولاغتنام هذه الفرصة، يجب على جميع الأطراف أن تدرك أن الحل السياسي وحده هو الذي بوسعه إنهاء النزاع.

ومن الضروري أن يواصل المجلس توحيد صفوفه في دعم منتدى التنشيط الرفيع المستوى، لا سيما مع بدء المرحلة الثانية من العملية التي ستوكل إليها مهمة التصدي لبعض من أصعب المسائل الخلافية. وتعتمد مشروعية إنجازات المنتدى في المستقبل على شفافية العملية وشمولها. وفي هذا الصدد، فإن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة مسألة هامة للغاية، فضلا عن المشاركة النشطة للمجتمع المدني.

وكما سمعنا، فإن الحالة الإنسانية ووضع حقوق الإنسان في جنوب السودان لا يزالان في خطر شديد، ويهددان حياة ملايين الأشخاص وينتقصان من كرامتهم الإنسانية. ويجب وضع حد لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات على المستشفيات والمدارس واستخدام الغذاء سلاحا للحرب وتجنيد الأطفال، وكذلك المستويات المروّعة من العنف الجنسي والعنف الجنساني. وهي مرفوضة تماما. ونرحب بالخطوات المتخذة حتى الآن لإنشاء المحكمة المختلطة التي ستكون بمثابة رادع قوي للجرائم الفظيعة. ولا بد لي من القول أننا نقدّر وندعم حقا جهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات والجهات الإنسانية الفاعلة. ونتفق تماما مع دعوة السيدة أورسولا مولر هنا بعد ظهر اليوم الأطراف إلى الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك وصول المساعدات الإنسانية. ونتفق أيضا مع دعوتنا جميعا إلى تكثيف استجابتنا الإنسانية بما يتناسب مع الطلب عليها في الميدان.

لقد طال انتظار الملايين من السودانيين الجنوبيين المحاصرين في هذه الحرب الوحشية العبثية لما يزيد على أربع سنوات كي يتسنى إنهاء النزاع وإعطائهم الفرصة لإعادة بناء حياتهم وبلدهم. وقد أتاح منتدى التنشيط الرفيع المستوى مجالا لتحقيق السلام والمصالحة والانتعاش. ويجب على جميع الأطراف أن تشارك فيه الآن تماما، وأن تغتنم هذه الفرصة لوضع جنوب السودان على الطريق المؤدي إلى السلام المستدام ووضع حد لمعاناة سكان جنوب السودان.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد لاكروا والسيد موغاي والسيدة مولر على إحاطاتهم المثيرة للقلق، إن جاز لي القول.

قبل سبع سنوات في هذا الشهر صوتت الأغلبية الساحقة من شعب جنوب السودان مؤيدة للاستقلال، غير أنها صوتت لأجل مستقبل سلمي ومستقر. والآن، وبعد مرور سبع سنوات، تسببت القيادة السياسية غير المسؤولة في جنوب السودان في نشوب نزاع لم يصوت لأجله شعب ذلك البلد. وعلى الرغم من الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مملكة هولندا، ما زال الملايين من الأشخاص حاليا بحاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية العاجلة، بالإضافة إلى ملايين النازحين، كما قالت السيدة مولر للتو. وليس هناك سوى استنتاج واحد: هو أن القيادة السياسية في جنوب السودان لم تبد حرصا على مصالح شعبها.

وكما قال الآخرون، فإننا نرحب باتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية الموقّع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. ونشكر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي على جهودهما الدؤوبة لأجل توطيد الاتفاق.

ومع ذلك، أُبلغ عن وقوع انتهاكات للاتفاق خلال الساعات الأولى للتوقيع عليه، وهناك انتهاكات أكثر أُبلغ عنها منذ التوقيع عليه، كما قال السيد موغاي للتو. والأسوأ من ذلك أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تواجه عقبات مستمرة خلال محاولتها الإبلاغ عن الانتهاكات. وهذه الانتهاكات والقيود غير مقبولة، وهي تثير مسألة الإنفاذ والعواقب المترتبة عن عدم الامتثال، كما قال السيد موغاي للتو.

سأركز على ثلاث مسائل رئيسية لإحلال السلام المستدام في جنوب السودان هي: اتفاق السلام، والمساءلة وإيصال المساعدات الإنسانية.

أولا، فيما يتعلق بمسألة التوصل إلى اتفاق للسلام، فإن عملية التنشيط بقيادة الهيئة الدولية هي من أكثر التحديات إلحاحا. ويجب علينا ممارسة الضغط على أولئك الذين يقفون في طريق السلام ويقوضون هذه العملية.

ونؤيد تماما جهود الدعم التي تقدمها الهيئة، ونناشد جميع الأطراف الفاعلة على المشاركة البناءة في الجولة الثانية لمنتدى التنشيط. وقد أثبتت التجربة أن مشاركة كهذه لن تحدث دون تشجيع قوي وموحد من جانب المجتمع الدولي، ويشمل ذلك البلدان المجاورة على وجه الخصوص. ونؤيد البيانات الأخيرة الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة واللجنة الثلاثية والاتحاد الأوروبي. ويشمل هذا بطبيعة الحال الدعوة إلى العواقب الخطيرة التي سيتحملها أولئك الذين يعرقلون عملية السلام وينتهكون وقف الأعمال العدائية.

وقد بلغت الحالة في جنوب السودان مرحلة حرجة، ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، أن يتصدى لها بممارسة أشد ضغط ممكن.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية ألا وهي المساءلة. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون توفر العدالة. ولا يمكننا أن ننتظر حتى تسكت المدافع قبل أن نبدأ مساءلة أولئك المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي

لحقوق الإنسان، وخاصة جرائم العنف الجنسي المروعة، كما ذكر للتو.

ويعدُّ إنشاء محكمة مختلطة على النحو الذي وافقت عليه الأطراف السودانية الجنوبية في عام ٢٠١٥ خطوة أساسية للتصدي للإفلات من العقاب وتحقيق العدالة. ونحث سلطات جنوب السودان والاتحاد الأفريقي لإنشاء المحكمة في أقرب وقت ممكن.

أما نقطتي الثالثة فتتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من المرسوم الرئاسي الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر الذي يسمح بحرية التنقل دون عوائق، فإن إيصال المساعدات لم يتحسن في الميدان، كما أوضحت السيدة مولر للتو. وما تزال المنظمات الإنسانية تواجه عقبات بيروقراطية ومادية وعملياتية غير مقبولة في السعي إلى تقديم المساعدة إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها. وبالنسبة للجهات المانحة، مثل مملكة هولندا، فإن هذا أمر غير مقبول، ويجب أن يكون غير مقبول لجميع أعضاء المجلس.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان، الذي خلص إلى أنه قد أُستخدم الجوع سلاحا من أسلحة الحرب في محلية واو والمناطق المحيطة بها. وندعو حكومة جنوب السودان وجميع الأطراف الأخرى للسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها على وجه الاستعجال ودون عوائق وبطريقة آمنة. ويشمل هذا احترام حرية التنقل التامة لموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الذين يعتبر عملهم ضروريا لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية.

ختاما، فإن المسؤولية الرئيسية عن مستقبل جنوب السودان ما تزال تقع على عاتق شعب جنوب السودان نفسه بطبيعة الحال. غير أن سكان ذلك البلد، ولا سيما النساء والأطفال، لا يزالون بحاجة إلى التزامنا الثابت في المجلس حتى يمكن سماع ندائهم لأجل السلام، ولا غنى عن صوتهم لصنع مستقبل البلد. ويجب على المجلس أن يقف إلى جانب شعب جنوب السودان. ويجب علينا أن نؤكد أن هناك عواقب، بما في ذلك فرض الجزاءات، سيتحملها كل أولئك الذين لا يزالون يختارون الاقتتال بدلا من الحوار ويفضلون النزاع على السلام والعرقلة على التعاون.

وستواصل مملكة هولندا دعم أي تدبير من شأنه أن يساعد على الحد من العنف، بما في ذلك فرض حظر على توريد الأسلحة. وأود أن أكرر أننا نحث جميع الأطراف في جنوب السودان على تمكين البعثة من أداء عملها. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل قدرة البعثة على القيام بذلك.

ومن ذلك المنظور، فإننا نتطلع إلى مناقشة بشأن تجديد ولاية البعثة في آذار/مارس. وإن من مسؤوليتنا في المجلس التأكد من أن القيادة السياسية في جنوب السودان تبدي حرصا جديا على مصالح شعبها.

السيد شن بو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، ومساعدة الأمين العام السيد مولر، والسيد موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم.

وفي أواخر الشهر الماضي عُقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى بصورة ناجحة بفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية، والمجتمع الدولي، ووقّعت الأطراف السودانية الجنوبية على اتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية. وترحب الصين بهذه التطورات وتعرب عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية.

والصين على استعداد لمواصلة دعم الهيئة والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الاضطلاع بدور قيادي في جهود الوساطة المعنية بمسألة جنوب السودان. ولكن

يجب علينا أن ندرك أيضا أن الحالة السياسية والأمنية في جنوب السودان ما زالت هشة وما برحت تواجه الكثير من التحديات الخطيرة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة إلى جنوب السودان. ولا بد من مواصلة تعزيز العملية السياسية في جنوب السودان ما دام الحل السياسي هو الطريق الوحيد لمعالجة مسألة جنوب السودان. وقد لاحظت الصين أن عدة حوادث اشتباكات واقتتال قد وقعت بعد التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية.

تؤيد الصين البيان المشترك المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير للأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي بشأن مسألة جنوب السودان. ونحث الأطراف على اغتنام الفرصة الهامة التي يتيحها منتدى التنشيط الرفيع المستوى، وعلى أن تتخذ إجراءات محددة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، والوقف الفوري للقتال والعنف والعودة إلى طاولة المفاوضات.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى والتركيز على مساعدتها للنجاح في المرحلة الثانية من اجتماعات منتدى التنشيط الرفيع المستوى. وفي الوقت نفسه، من الضروري حفز حكومة جنوب السودان بشكل كامل وتعزيز الاتصال والتنسيق معها، مع احترام امتلاك البلد لزمام العملية السياسية وقيادتها.

وإنني أتفق مع ما ذكرته ممثلة إثيوبيا. وينبغي أن يظل مجلس الأمن موحداً بشأن جنوب السودان وأن يتكلم بصوت واحد. وينبغي أن نقدم مساعدة بنّاءة إلى جنوب السودان.

ثانياً، من الأهمية بمكان زيادة المساعدات الإنسانية إلى جنوب السودان. فالحالة الإنسانية في جنوب السودان بالغة السوء. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة والدعم الاقتصادي إلى جنوب السودان، وتدعو الأطراف في جنوب السودان إلى تيسير إمكانية الوصول اللازمة للمساعدات الإنسانية.

وتُثني الصين على جهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لاستمرارها في الوفاء بولايتها، وعلى الدور الهام الذي تضطلع به في صون الاستقرار في جنوب السودان. ونأمل أن تواصل البعثة والأمانة العامة الاتصال مع حكومة جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات في البعثة. ويحدونا الأمل في أن تقوم الأمانة بإجراء استعراض وتقييم استراتيجيين شاملين وموضوعيين للبعثة، وتركيز جهودها على مساعدة جنوب السودان في الحفاظ على السلام والاستقرار واستعادة التنمية وتقديم توصيات يمكن تنفيذها بشأن التعديلات المقبلة لمهام البعثة وحجمها.

وما فتئت الصين تؤيد عملية السلام في جنوب السودان وتلتزم بمساعدة جنوب السودان على تحقيق السلام والتنمية. وستواصل الصين الاضطلاع بدورها البناء في استعادة السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في جنوب السودان.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا ومساعدة الأمين العام أورسولا مولر والسيد فيستوس موغاي على إحاطاتهم الشاملة.

إن بولندا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في جنوب السودان. فالحالة الإنسانية مقلقة للغاية. فقد تم تشريد ثلث السكان، ويلتمس مليونان منهم اللجوء في البلدان المجاورة ويُقدّر أن ما يقرب من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. إن المعونة الإنسانية هي التي تُبقي الناس على قيد الحياة. ولذلك تُصرّ بولندا بقوة على ضمان الوصول الكامل والآمن للجهات الفاعلة الإنسانية في البلد.

وكما هو الحال في أي نزاع آخر، تقع أشد المعاناة على النساء والأطفال الذين يتعرضون يومياً لأعمال العنف، بما في

ذلك العنف بدوافع عرقية والعنف الجنساني. وأود أن أشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومة، والحكومة هي التي يجب أن تتخذ إجراءات ملموسة للتخفيف من معاناتهم. ويتعين أن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتنهي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية. ونشجع السلطات على بناء مؤسسات مستدامة وذات مصداقية استناداً إلى مبدأ الحكم الرشيد.

ولا يمكن أن يكون هناك حل أي آخر للأزمة في جنوب السودان سوى عملية سياسية حقيقية وشاملة. وفي هذا الصدد، تؤيد بولندا منتدى التنشيط الرفيع المستوى بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي نعتبرها أنجع مبادرة للسلام في هذا الوقت. ونأمل أن تكون المرحلة الثانية للمنتدى بمثابة أداة لوضع ترتيبات مستدامة بشأن تقاسم السلطة والحوكمة والأمن في جنوب السودان. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بحسن نية وإلى الوفاء بالتزاماتها.

وعلى الرغم من أننا نفهم أن منتدى التنشيط الرفيع المستوى للهيئة عملية وليس مناسَبة، نود أن نشدد على أنه لا يمكن أن يكون عملية مفتوحة تستمر إلى ما لا نهاية بينما يعاني السكان. وإننا نتفق تماماً مع سياسة تقديم مرتكبي جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة. وينبغي لمجلس الأمن أن يقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ خطوات أكثر حسماً، بالتنسيق مع الهيئة الحكومية الدولية والأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

وتشيد بولندا بالجهود التي تبذلها البعثة، والتي تؤدي دوراً حاسماً في حماية المدنيين، وتتطلع إلى وضع الصيغة النهائية للاستعراض الاستراتيجي لولاية البعثة. ونرى أن من المؤسف للغاية أن البعثة لا تزال تواجه صعوبات عديدة في تنفيذ ولايتها. ونود أن نشدد على أن مضايقة موظفي الأمم المتحدة والقيود المفروضة على تنقلهم غير مقبولة. كما نشير مع الأسف إلى مستوى نشر قوة الحماية الإقليمية وندعو الحكومة إلى تيسير إنجاز الأمر.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على النداء الذي وجهناه إلى جميع الأطراف السودانية الجنوبية للمشاركة في حوار سياسي حقيقي والعمل بصورة بناءة مع الشركاء الدوليين نحو هدف إحلال السلام والاستقرار للسكان، الذين عانوا خلال السنوات الخمس الماضية أكثر مما ينبغي لأحد أن يعاني.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر كوت ديفوار وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا؛ ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة أورسولا مولر؛ والسيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، على إحاطاتهم بشأن تقرير الأمين العام (S/2017/1011) عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والحالة العامة في البلد.

سيركّز بياني على ثلاث نقاط رئيسية: العقبات التي تواجهها البعثة في تنفيذ ولايتها، والحالة الإنسانية في البلد، والجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتنشيط عملية السلام في جنوب السودان.

وإذ أنتقل إلى نقطتي الأولى، لا تزال البعثة تواجه عقبات عديدة في الاضطلاع بولايتها، على نحو ما تم تأكيده في تقرير الأمين العام، على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الظروف الأمنية في جنوب السودان. ويدين وفد بلدي العقبات المتعددة التي تفرضها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على تنفيذ اتفاق مركز القوات، وكذلك الهجمات التي ارتكبتها القوات المناوئة للحكومة والتي تستهدف البعثة.

وإزاء هذه الخلفية البالغة الخطورة، تحث كوت ديفوار جميع أطراف النزاع في جنوب السودان على الوفاء بالتزاماتها، وفقاً

لاتفاق مركز القوات، وضمان الحرية الكاملة لحركة قوات البعثة، وتيسير الإجراءات الإدارية اللازمة لعملياتها. كما تود كوت ديفوار أن تشجع البعثة على مضاعفة جهودها من أجل النشر السريع للوحدات لتشكيل قوة الحماية الإقليمية. وينبغي لتفعيل القوة أن يُمكّن البعثة من تنفيذ ولايتها على نحو أفضل في بيئة آمنة بما فيه الكفاية.

ويرحب وفد بلدي أيضاً بالتزام البلدان المساهمة بقوات في قوة الحماية الإقليمية ويدعوها، بالتعاون مع البعثة، إلى تسريع المناقشات بغية نشر مختلف القوات بفعالية إلى أراضي جنوب السودان. وفي السياق نفسه، ندعو حكومة جنوب السودان إلى مواصلة المناقشات مع البعثة بشأن استخدام وحدات قوة الحماية الإقليمية لقاعدة تومبينغ.

ثانياً، تشعر كوت ديفوار بالقلق من أن الاشتباكات في بعض المناطق بين القوات الحكومية وقوات المعارضة تؤدي إلى تشريد الآلاف من الناس. ومع وجود حوالي مليوني مشرد داخلياً وأكثر من مليوني لاجئ، تظل الحالة الإنسانية في جنوب السودان أكثر من مقلقة. وتحتاج المنظمات الإنسانية الوصول إلى السكان أكثر من أي وقت مضى. وبالنظر إلى تعدد العقبات التي تحول دون هذا الوصول، تُدين كوت ديفوار بشدة أعمال العنف والاعتداءات المرتكبة ضد العاملين في المجال الإنساني. وتحث الأطراف على تجنب أي عمل قد يعرقل سلاسة إيصال المعونة الإنسانية في البلد، وفي المقام الأول احترام وحماية موظفي المساعدة الإنسانية في جهودهم الرامية إلى التخفيف من معاناة السكان.

ثالثاً، يرحب وفد بلدي بالمبادرات التي تتخذها الهيئة الحكومية الدولية ويشجعها على مواصلة جهودها في سياق منتدى التنشيط الرفيع المستوى. كما يرحب بعقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى في جنوب السودان خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في أديس أبابا، بهدف إرساء الأساس لحل نهائي للأزمة في ذلك البلد الشقيق.

ويسر وفد كوت ديفوار أن المرحلة الأولى للمنتدى أسفرت عن التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية من جانب أطراف النزاع. ويؤمن وفد بلدي إيماناً قوياً بأن إنهاء النزاع في جنوب السودان يتطلب أن تنفّذ جميع الأطراف المعنية توصيات منتدى التنشيط الرفيع المستوى بحسن نية. ويدين وفد بلدي في هذا الصدد، شأنه شأن المجتمع الدولي بأسره، انتهاك اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي حدث بعد أيام فقط من التوقيع عليه. وتحث كوت ديفوار الأطراف المتحاربة على ممارسة ضبط النفس وتذكرها بواجبها في ضمان حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويدعو وفد بلدي جميع الأطراف إلى الالتزام الحقيقي بالسعي لإحلال السلام في جنوب السودان، فيما يعرب عن دعمه للمرحلة الثانية لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى التي ستعقد الشهر المقبل.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي أن تُمكّن توصيات الاستعراض الاستراتيجي الذي سيُقدم في الشهر القادم مجلسنا من تعزيز قدرة البعثة في سياق تجديد ولايتها.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا ومساعدة الأمين العام أورسولا مولر على إحاطتيهما الثاقبتين بوجه خاص بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جنوب السودان وعن عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما أود أن أرحب ترحيباً خاصاً بالرئيس فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وأن أشكره على الوضوح والتصميم في إحاطته، إضافة إلى جهوده صوب العملية السياسية.

بعد أكثر من أربع سنوات من النزاع وتبدد آمال كثيرة، يتيح منتدى التنشيط الرفيع المستوى فرصة ينبغي للأطراف السودانية الجنوبية اغتنامها من أجل التغلب في نهاية المطاف على خلافاتها والتزامها أخيراً بآفاق السلام. ونرحّب بالجهود

التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، برئاسة إثيوبيا وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لجمع تلك الأطراف في أديس أبابا وقيادة المناقشات الأولى. إن اتفاق وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية، الذي وُقع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، كان تطوراً مشجعاً في حد ذاته، ولكن انتهاكات وقف إطلاق النار قوضته فوراً.

وفي هذا السياق، بلغ منتدى التنشيط حالياً مرحلة رئيسية ويتوقف نجاحه على عدة عوامل. فمن ناحية، من الضروري أن تحترم جميع الأطراف اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي وقعت عليه. وفي ذلك الصدد، نشيد بتحرّك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والعديد من الشركاء الذين أعربوا بشكل لا لبس فيه عن توقعاتهم. ويجب أن نذكّر باستمرار وبقوة بأنه لا يمكن التسامح مع هذه الانتهاكات. ويجب على آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية أكثر من أي وقت مضى أن تضطلع بدورها في الرصد. ويجب أن تتمتع بالقدرات اللازمة للاضطلاع بمهمتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للطرفين الاستفادة من الدورة المقبلة للمنتدى في أوائل شباط/فبراير للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنشيط اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك أبعاد تقاسم السلطة والحوكمة والترتيبات الأمنية ومكافحة الإفلات من العقاب. وهذه مسألة جوهرية وعلّة وجود المنتدى.

وعلى أي حال، سيكون من الضروري للأطراف السودانية الجنوبية الإسراع في إظهار رغبتهم في المضي قدماً بشأن جميع المواضيع. كثيراً ما لم تتحقق الآمال في جنوب السودان وكثيراً ما تلاعبت بالعمليات السياسية تلك الأطراف التي يبدو أنها لا تزال تؤمن بالحل العسكري ويَشُقّ عليها الانخراط بإخلاص في تسوية سلمية للنزاع. لا يمكن للعملية أن تبقى مفتوحة إلى أجل غير مسمى. ولا يمكن للبلد ولا للمنطقة ولا للمجتمع الدولي أن يتحمّل المزيد من المماطلة.

لذلك يجب علينا أن نراقب بدقة الأطراف السودانية الجنوبية. وفي هذا الصدد، كما ذكر الرئيس موغاي بشكل لا لبس فيه، ففي حالة حدوث انتهاكات لاتفاق وقف الأعمال العدائية أو عرقلة للعملية السياسية، يجب علينا ألا نتردد في اتخاذ التدابير الضرورية، بما في ذلك الجزاءات الفردية، لتغيير حسابات الأطراف التي تعرقل عملية السلام. وتعوّل فرنسا على وحدة بلدان الهيئة الحكومية الدولية لمواصلة الضغط على الأطراف.

ولا تزال فرنسا تشعر بقلق عميق إزاء التحديات المستمرة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية من غير الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة اللازمة إلى الملايين من المدنيين الضعفاء. وقد وصفت السيدة مولر العديد من العقبات التي تواجهها، بما في ذلك الرسوم المفروضة عليها والهجمات والمضايقات التي تواجه. لقد فقد ١٤ من العاملين في المجال الإنساني أرواحهم في جنوب السودان في عام ٢٠١٧، مما يجعلها ثاني أخطر بلد للعمل الإنساني بعد سورية. وفي هذا الصدد، نذكر بأن الحصول على المعونة الإنسانية يجب أن يكون شاملاً وآمناً وغير مشروط ودون عوائق. وكما أكدت السيدة مولر وأشارت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة خلال زيارتها الأخيرة إلى جنوب السودان، فالأطفال والنساء هم من بين أول ضحايا هذا الوضع غير المقبول. ولا بد من وضع حد للاغتصاب والانتهاك الجنسي. إن حظراً على توريد الأسلحة من شأنه أن يسهم في حماية المدنيين. وقد دعمت فرنسا منذ فترة طويلة إنشاء حظر كهذا.

وتدين فرنسا أيضاً العوائق التي تواجه البعثة في تنفيذ ولايتها. لا يمكن السماح بتعطيل دوريات بعثة الأمم المتحدة واعتقال وترهيب أفرادها والعاملين في المجال الإنساني. وندعو حكومة جنوب السودان إلى أن تنفّذ التزاماتها بالكامل في هذه المجالات.

وقد يسّرت تعبئة المجتمع الدولي عقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية. ولا بد لنا أكثر من أي

وقت مضى التحرك قدماً في هذا الجهد المشترك لإنهاء العنف بجميع أشكاله وتأمين آفاق السلام لشعب جنوب السودان، الذي تمس حاجته إليه. فقد استمرت تلك المأساة فترة أطول مما ينبغي.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا؛ ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، السيد فيستوس موغاي؛ ومساعدة الأمينة العامة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة أورسولا مولر، على إحاطاتهم.

وبعد الاستماع إلى هذه الإحاطات بشأن التقرير الشهري للأمين العام عن نشر قوة الحماية الإقليمية واحتياجاتها في المستقبل والتحديات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من أجل اضطلاعها بولايتها، اسمحوا لي بأن أشكر الأمين العام على تقاريره، والبعثة على عملها، رغم المصاعب والأخطار الجسيمة التي تواجهها.

يساور حكومة غينيا الاستوائية قلق عميق إزاء الحالة الراهنة الخطيرة في جنوب السودان. فبعد خمس سنوات من اندلاع الصراع في البلد، الذي اكتسب مؤخرا سيادته الوطنية، من دواعي القلق البالغ عدم إحراز تقدم ملموس في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد، ولا فيما يخص الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. ويحتاج أكثر من ٧ ملايين شخص إلى المساعدة، وهناك ٤ ملايين من المشردين داخل البلد وفي البلدان المجاورة. ويستمر انعدام الأمن الغذائي والاشتباكات بين الحكومة وقوات المعارضة، ويمكن أن يتدهور الوضع في موسم الجفاف المقبل. وقد أشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا، في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8124)، إلى أنه في ظل هذه البيئة الصعبة، تلتزم البعثة بتعزيز جهودها بطريقة استباقية من أجل حماية المرافق والإمدادات الإنسانية وإجلاء العاملين في المجال الإنساني وحماية المدنيين، ومن ثم منع التجنيد غير المشروع والعنف الجنسي وما إلى ذلك.

ومن الواضح أنه يجب على المجلس والمجتمع الدولي مضاعفة دعمهما لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتحديد كيفية تعزيز جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل إنعاش العملية السياسية ووضع حد للمأزق الحالي. ورغم أن الجزاءات يمكن أن تشكل رادعا وتؤدي إلى كسر الجمود بين الطرفين، فمن المهم أيضا أن ينظر المجلس في نُهج عملية أخرى، مثل الاتصال المباشر مع الجانبين ومع البلدان المجاورة.

فعلى سبيل المثال، سافرت السفيرة نيكي هيلي إلى جوبا وكينشاسا في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وأسفرت الزيارة عن تحقيق نتائج إيجابية في كينشاسا، ولكن ليس في جوبا، على الرغم من الوعود التي قُدمت. وفي هذا الصدد، أدعو المجلس إلى ضمان أن ينظر الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مختلف الخيارات لمساعدة جنوب السودان على الخروج من الحالة الخطيرة التي تتفاقم كل يوم. إن هذا العام هو عام حاسم لأن مجلس الأمن يمكن أن يتخذ خلاله قرارا بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان استنادا إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي.

في الختام، أود أن أهنئ فريق البعثة بأكمله على تصميمه وسط تحديات هائلة. فدون جهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لكانت الحالة في جنوب السودان أسوأ بكثير. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز هذه الجهود وأن يعمل مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإيجاد وسيلة للاتصال المباشر مع الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إحلال سلام مستدام ينهي معاناة شعب جنوب السودان. وستؤيد جمهورية غينيا الاستوائية، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، جميع التدابير التي تفضي إلى تحقيق سلام مستدام في جنوب السودان.

السيد العتيبي (الكويت): أتقدم في البداية بالشكر لكل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان بيير لاكروا؛ ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية، ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة أورسولا مولر؛ ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، السيد فيستوس موغاي، على إحاطاتهم القيمة حول آخر تطورات الأوضاع في جنوب السودان.

ونشاطر الجميع قلقهم من تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية. وبالنسبة للوضع السياسي أولا، تدعم دولة الكويت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في إعادة تنشيط اتفاق حل النزاع في جنوب السودان، ونتطلع إلى الجولة الثانية لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة في هذا الشأن والمنتظر عقدها الشهر القادم، بأوسع مشاركة ممكنة من جنوب السودان وجيرانه وأصدقائه، سعيا لبناء مصالحة موسعة بين أبناء جنوب السودان والتوصل إلى تسوية سياسية تبني مستقبلا آمنا ومستقرا للجميع.

إن الاتفاق الذي وقعت عليه أطراف منتدى التنشيط الرفيع المستوى في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي في أديس أبابا بشأن وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية يُعد خطوة مفصلية ومرحبا بها، مستذكرين البيان الرئاسي لمجلس الأمن، الصادر في ٢٠١٧/١٢/١٤ (S/PRST/2017/25)، والذي حث أطراف النزاع في جنوب السودان على الاتفاق على آليات لرصد الانتهاكات لضمان تحمل المنتهكين عواقب أعمالهم. وما يقلقنا هنا، وأنه وبعد الوصول لاتفاق وقف الأعمال العدائية بأيام قليلة، تكررت انتهاكات الاتفاق. وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا لعمل آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وجهودها في التحقق من وقوع انتهاكات، تحديدا في ولايات الوحدة ووسط وغرب الاستوائية وشمال ولاية جونقلي.

إن ما يشهده جنوب السودان من وضع إنساني كارثي يعد إنذارا متكررا بحجم المأساة التي تتفاقم يوما بعد يوم، حيث أن حوالي ٦٠ في المائة، أو أكثر من ٧ ملايين من سكان جنوب السودان، في حاجة للمساعدة، منهم حوالي ١,١ مليون طفل يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، إضافة إلى نزوح أكثر من ثلث السكان من مساكنهم وتشتتهم بين نازح ولاجئ، وقد استمعنا من السيدة مولر بالتفصيل عن هذا الموضوع. وأود أن أتقدم بالشكر هنا لدول جوار جنوب السودان، وبالأخص إثيوبيا وأوغندا والسودان، على استضافتهم للغالبية العظمى من لاجئي جنوب السودان. ولا يجوز في عصرنا هذا أن تستمر عرقلة وصول المساعدات الإنسانية والمضايقات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني. وإذ نرحب بالأمر الرئاسي بشأن إتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، لَنؤكد على ضرورة المتابعة الحثيثة لتنفيذ تلك الأوامر على الأرض وبالسرعة الممكنة.

إن ما يقوم بها حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الحماية الإقليمية وسائر العاملين في المجال الإنساني، رغم التحديات والعراقيل التي يواجهونها أمام تنفيذهم لمهامهم ومسؤولياتهم، يستحق منا كل الدعم والتقدير من مجلس الأمن والمجتمع الدولي. ولذلك، نطالب جميع الأطراف بتسهيل عملهم وإزالة كافة العوائق من أمامهم والالتزام بقرارات مجلس الأمن وبياناته في هذا الشأن.

وإذ نستذكر تعهد حكومة جنوب السودان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نُذَكّر بضرورة الالتزام بقرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦) بشأن انتشار قوة الحماية الإقليمية، حيث أنه التزام يجب الإيفاء به دون مزيد من التأخير.

وأود هنا الإشادة بالعمل الدؤوب لإدارة حفظ السلام من أجل الانتهاء من الاستعراض الاستراتيجي للبعثة في جنوب السودان، متطلعين إلى نقاشات المجلس بشأنها حتى موعد تجديد ولاية البعثة.

وختاما، أود أن أشير إلى أن ما يربط شعب دولة الكويت بشعب جنوب السودان الذي لم يولد مع استقلال جمهورية جنوب السودان قبل ما يقارب سبعة أعوام، بل يعود إلى ما قبل ٤٠ عام. فقد شهدت بناء أواصر أخوة وتعاون تُرجمت دعما لتنمية الجنوب بما يلامس الناس في حياتهم اليومية. وتتطلع دولة الكويت لمواصلة دعم التنمية في جنوب السودان ودعم شعبه من خلال التعاون الثنائي البَنّاء في بيئة سِلمية، حيث أن مناطق النزاعات والحروب ليست بيئةً للتعاون الدولي والتنمية.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا، ومساعدة الأمين العام أورسولا مولر، والسيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، على إحاطاتهم الموضوعية.

ونرى أنه لن يتحقق استقرار الحالة في جنوب السودان إلا بالتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار والشروع في عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع. ولذلك، رحبنا بالاختتام الناجح للجولة الأولى لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وأحطنا علما بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثلون الإقليميون أثناء الأعمال التحضيرية، وبالتعاون البناء من جانب جوبا مع الدول الإقليمية طوال ذلك الحدث الرئيسي. ونرحب باتفاق وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية الذي توصل إليه المنتدى. ومع ذلك، فإن من المؤسف تبادل الاتهامات بانتهاك الاتفاق منذ بداية تنفيذه بالرغم من أهميته بالنسبة للناس العاديين في جنوب السودان. ونحث جميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان على التقيد الصارم بالاتفاق والمشاركة في الجولة الثانية من المحادثات المقرر عقدها في شباط/فبراير. ومع ذلك، يمكننا السماح أيضا بمسارات تفاوضية أخرى. ولكن من المهم التأكد من تنسيق جميع الجهود بصورة وثيقة مع مبادرة الهيئة الحكومية الدولية. ونناشد دول المنطقة الاستمرار في اتباع نهج موحد للتسوية في جنوب السودان، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان تقديم الدعم المناسب للعملية السلمية.

ونعرب عن سرورنا بسرعة وتيرة نشر قوة الحماية الإقليمية في جنوب السودان، ونتوقع أن تواصل عملها في احترام لسيادة البلد ووفقا للمبادئ الأساسية لحفظ السلام. ومن المهم أيضا أن تكون القوات المنتشرة في الخط الأمامي قد شرعت في تنفيذ الدوريات في طرق الإمداد نظرا لأهميتها بالنسبة للمنطقة المحيطة بالعاصمة. وندعو حكومة جنوب السودان وممثلي البلدان المساهمة بقوات إلى تقديم المساعدة للقوة بما يمكّنها من تحقيق تأهبها العملياتي، وأن تتمكن، إلى جانب الأمانة العامة، من مواصلة دراسة طرائق مقبولة لعمل القوة، بما في ذلك انتشارها في منطقة مطار جوبا.

وقد أحطنا علما بتوازن التقارير الشهرية للأمين العام، ونحن على أهبة الاستعداد للنظر في توصيات الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الذي تجريه الأمانة العامة بمبادرة من الأمين العام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كازاخستان.

أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لاكروا، والرئيس موغاي، ومساعدة الأمين العام مولر على إحاطاتهم الشاملة بشأن الحالة في جنوب السودان.

وتثني كازاخستان على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم لجهودها الدؤوبة للمضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بوصفه السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والتقدم في جنوب السودان. ونرحب بنجاح المرحلة الأولى من منتدى التنشيط الرفيع المستوى – التي طال انتظارنا لها – والتي

اختتمت بالتوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق البالغ إزاء التقارير التي تفيد بانتهاك الاتفاق من قبل الأطراف الموقعة عليه.

وأدى استمرار الإجراءات العسكرية إلى تعميق الأزمة الاقتصادية والإنسانية المروعة والتي تسببت أصلا في انعدام الأمن الغذائي لما يزيد على نصف سكان جنوب السودان في حين أُرغم ٤ ملايين منهم على الفرار من ديارهم. ولم يسفر المرسوم الرئاسي الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر الذي أمر بحرية تنقُّل الجهات الفاعلة الإنسانية عن تحسينات ملموسة في وصول المساعدات الإنسانية لمن هم في أمسّ الحاجة إليها. وأصبحت مهمة حماية المدنيين وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني أكثر أهمية في ظل هذا الوضع الذي يتسم بالضعف. ولذلك ندعو جميع الأطراف الموقّعة إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية والتقيد بالتزاماتها وإبداء إرادة سياسية حقيقية قبل بدء المرحلة الثانية المقبلة لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى، التي ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها فرصة فريدة ينبغي عدم تفويتها. ويجب عليها الاستثمار والالتزام بنجاح المنتدى. ويجب على مجلس الأمن إبداء وحدة الصف في الضغط على الحكومة والأطراف الأخرى لإنهاء جميع الأعمال العدائية وأن تعمل بحسن نية لما يحقق مصلحة شعب جنوب السودان.

ولكي تكون المفاوضات السياسية أكثر فعالية ينبغي أن تقترن بتحقيق المصالحة بين القبائل وبناء الثقة بينها. وبالمثل يكتسي الدعم الدولي في معالجة الأسباب المعقدة للنزاع عبر تنفيذ استراتيجيات شاملة في مجال التنمية الاقتصادية والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، القدر نفسه من الأهمية. ويجب إشراك المرأة والشباب إشراكا كاملا في تلك المهام لأجل كفالة التوصل إلى نتائج طويلة الأمد وذات أثر أكبر.

وأخيرا، تعرب كازاخستان عن عميق تقديرها لجهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تنفيذ المهام الموكلة إليها. وننوه إلى إحراز بعض التقدم في نشر قوة الحماية الإقليمية، التي يتوقع أن تعزز قدرة البعثة على حماية المدنيين وتحسين البيئة الأمنية ودعم تنفيذ اتفاق السلام.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وقبل أن أختتم، أود أن أقول باسم المجلس وداعا للسيد بيتر إليتشوف، النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي، نظرا لأن اليوم هو آخر جلسة يحضرها في المجلس بصفته الحالية. وآمل أن يتشاطر جميع رؤساء الوفود المشاعر ذاتها وأن تشيد بروحه المهنية وتفانيه في أداء مهامه على امتداد خمس سنوات من العمل الدؤوب في نيويورك. ونهنئه بحرارة على ترقّيه إلى منصب مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي وأتمنى له كل النجاح.

رفُعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.